تطورات المشهد اليمني

إعداد/ مركز اليمن والخليج للدراسات

مركز اليمن والخليج للدراسات
YEMEN & GULF CENTER FOR STUDIES

فبراير ٢٠٢٤

www.ygcs.center

info@ygcs.center

00967718444070
00967773222566

اليمن – عدن

المحتويات

مركز اليمن والخليج للدراسات
YEMEN & GULF CENTER FOR STUDIES

أولاً- التطورات السياسية

١- رئيس جديد للوزراء في مواجهة تحديات متعددة
٢- تحركات مكثفة للمبعوث الأممي لليمن
٣- استمرار التضييق الحوثي على المعارضين
٤- تنامي وطأة الانتهاكات الحقوقية الحوثية
٥- مؤشرات على انقسامات بمعسكر الحوثيين
٦- انتقادات متنامية من معسكر الشرعية للحوثيين
٧- استمرار التوظيف الحوثي للتصعيد في البحر الأحمر

ثانياً- التطورات الأمنية

١- استمرار استهداف الحوثيين للسفن
٢- تحركات نوعية جديدة للحوثيين
٣- تصاعد الاستهداف الأمريكي البريطاني لأهداف حوثية
٤- تنامي «عسكرة» التفاعلات في البحر الأحمر
٥- استمرار التهديدات الإرهابية في اليمن

ثالثاً- التطورات الاقتصادية

١- تداعيات اقتصادية كبيرة للتصعيد في البحر الأحمر
٢- استمرار تدهور العملة اليمنية
٣- تداعيات سلبية للمقاطعة الاقتصادية
٤- إجراءات اقتصادية عاجلة للحكومة اليمنية
٥- تأثر أنشطة الصيد بالتصعيد في البحر الأحمر

رابعاً- التطورات الخارجية

١- جولات خارجية مكثفة للمبعوث الأممي لليمن
٢- استنكار إيراني للعمليات الأمريكية البريطانية
٣- خلافات داخل الإدارة الأمريكية حول التعامل مع الحوثيين

تقرير اليمن

يتناول مركز اليمن والخليج للدراسات من خلال إصداره النوعي الشهري «تطورات المشهد اليمني»، أبرز التطورات الخاصة بالملف اليمني على مدار الشهر، سواءً على المستوى السياسي أو على الصعيد الأمني أو على المستوى الاقتصادي وكذا التفاعلات الخارجية، كجزء من الدور البحثي للمركز والذي يستهدف بشكل رئيسي طرح مقاربات أكثر عمقاً للتعامل مع الملف اليمني، وبما يضمن من جانب توفير مادة علمية لكافة المعنيين من صناع قرار وباحثين وصحفيين بالملف اليمني، بحيث يُمكن الاستفادة بها في متابعة هذا الملف، أو عملية صنع وترشيد السياسات، ويساهم من جانب آخر في مواكبة التطورات في اليمن أولاً بأول، جنباً إلى جنب مع ما يُنتجه المركز من إصدارات بحثية أخرى.

ويُركز التقرير الشهري لمركز اليمن والخليج للدراسات في تعاطيه مع تطورات المشهد اليمني على مدار الشهر على مقاربة «الرصد والتحليل المنهجي»، بمعنى الوقوف على أبرز التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية والخارجية التي شهدها الملف اليمني على مدار الشهر، والتعامل معها بشكل تحليلي سواءً في ثنايا التقرير أو من خلال المخرجات البحثية الأخرى للمركز من تحليلات وتقارير وتقديرات للموقف.

ملخص تنفيذي

كان اليمن في شهر فبراير ٢٠٢٤ على موعد مع جملة من التطورات المتنوعة ومتعددة الأبعاد، التي عبرت بشكل واضح عن مسارات الأزمة اليمنية في الحقبة الراهنة. وعلى الرغم مما تحظى به التطورات الأمنية بأهمية كبيرة في ضوء التصعيد الحوثي في منطقة البحر الأحمر، كجزء من التعاطي مع تداعيات عملية طوفان الأقصى في أكتوبر ٢٠٢٣، إلا أن الساحة اليمنية قد شهدت جملة من التطورات الأخرى السياسية المهمة، التي تركزت حول بعض الاتجاهات الرئيسية، على غرار اختيار رئيس جديد للوزراء، وتكثيف المبعوث الأممي لليمن لتحركاته الرامية إلى حلحلة ملف السلام اليمني، جنباً إلى جنب مع استمرار الانتهاكات الحقوقية التي يقوم بها الحوثيون، بالإضافة إلى بروز مؤشرات كبيرة على وجود انقسامات داخل المعسكر الحوثي، كما شهد شهر فبراير استمراراً للنهج الحوثي القائم على توظيف التصعيد الراهن في البحر الأحمر بهدف إعادة بناء الجبهة الداخلية.

وعلى المستوى الأمني، شهد اليمن العديد من التفاعلات المهمة، التي تركزت في مجملها حول التطورات التي تشهدها البيئة الأمنية الخاصة بالبحر الأحمر نتيجة التصعيد الحوثي، سواءً ما يتعلق باستمرار الهجمات الحوثية ضد الملاحة البحرية في البحر الأحمر، فضلاً عن تبني بعض أنماط التصعيد النوعية، جنباً إلى جنب مع تكثيف الولايات المتحدة وبريطانيا لعملياتهما العسكرية ضد الحوثيين، وكذا تنامي عسكرة التفاعلات في البحر الأحمر.

وعلى الصعيد الداخلي، برزت العديد من المؤشرات التي تُعبر عن استمرار معاناة اليمن خصوصاً في مناطق الجنوب من التهديدات الإرهابية. وعلى المستوى الاقتصادي، شهد اليمن العديد من التطورات التي تمحورت حول الأزمة الاقتصادية التي تواجهها البلاد، وهي الأزمة التي تفاقمت بفعل التداعيات المترتبة على التصعيد في البحر الأحمر، وهو التصعيد الذي فرض تداعيات مباشرة على الاقتصاد الوطني، جنباً إلى جنب مع إضراره بالعديد من القطاعات الاقتصادية النوعية كقطاع الصيد السمكي.

وبالنسبة للتفاعلات الخارجية التي شهدتها البلاد، كانت هي الأخرى معبرة إلى حد كبير عن كون التعاطي الدولي مع الملف اليمني بات مرتكزاً بشكل كبير على تحجيم التصعيد الحوثي في منطقة البحر الأحمر، بعيداً عن التركيز على مسألة الحل السياسي للأزمة اليمنية، أو التعامل بشكل فاعل مع الأزمات الإنسانية غير المسبوقة التي تعيشها البلاد.

يمكن تناول أبرز الاتجاهات الرئيسية في المشهد السياسي اليمني في فبراير ٢٠٢٤، وذلك على النحو التالي:

1 رئيس جديد للوزراء في مواجهة تحديات متعددة

أحمد عوض بن مبارك

معين عبد الملك سعيد

أصدر مجلس الرئاسة اليمني في ٥ فبراير قراراً بتعيين أحمد عوض بن مبارك رئيساً لمجلس الوزراء، ومعين عبد الملك سعيد مستشاراً لرئيس مجلس القيادة الرئاسي، كما قرر المجلس استمرار أعضاء الحكومة في أداء مهامهم وفقاً لقرارات تعيينهم، وذلك كما ورد على حساب مجلس الوزراء على «إكس». ويأتي الجانب المناطقي كأهم عوامل الاختيار، وفقاً لاتفاقية الرياض الموقّعة عام ٢٠١٩ بين الحكومة الشرعية و«المجلس الانتقالي الجنوبي»، والتي تم بموجبها تشكيل الحكومة مناصفة بين الشمال والجنوب، وهي المناصفة التي شملت تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في ٢٠٢٢، وكانت هناك حالة إجماع لدى أعضاء مجلس القيادة الرئاسي على أن يكون رئيس الوزراء الجديد من الجنوب، خصوصاً أن محافظة تعز الشمالية تستحوذ حالياً على المناصب القيادية العليا للدولة وهي: رئيس مجلس القيادة الرئاسي، ورئيس مجلس الوزراء، ومحافظ البنك المركزي. ويأتي تعيين رئيس الوزراء الجديد في مواجهة تحديات عديدة، وعلى رأسها الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي تعيشها البلاد، جنباً إلى جنب مع ملف التصعيد الحوثي في البحر الأحمر، وملف تسوية الأزمة السياسية الممتدة منذ سنوات.

2 تحركات مكثفة للمبعوث الأممي لليمن

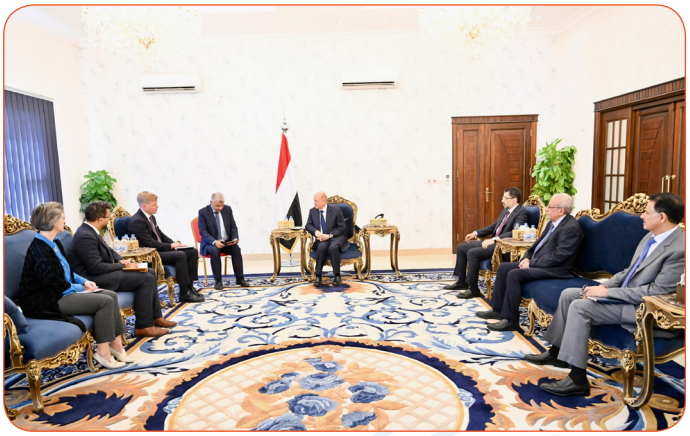

شهد شهر فبراير تحركات مكثفة للمبعوث الأممي إلى اليمن. ففي ١٠ فبراير، استقبل رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد محمد العليمي ومعه رئيس الحكومة أحمد عوض بن مبارك، يوم ١٠ فبراير في عدن، المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانس غروندبرغ في أعقاب جولة للأخير شملت الرياض وطهران وأبوظبي التقى خلالها مسؤولين من هذه الدول لبحث الجهود الهادفة للتوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية. ويبدو أن جبهة الشرعية اليمنية تُركز حالياً على ما يمكن وصفه بـ «اختبار الثقة» للحوثيين، وذلك من خلال المطالبة بمجموعة من الإجراءات المبدأية التي تُسهل عملية إحلال السلام في اليمن ودفعها قدماً، وعلى رأسها إنهاء حصارهم لمدينة تعز، وإنهاء القيود المفروضة على حركة الأموال والسلع ورواتب الموظفين، ووقف تصعيدهم العسكري وهجماتهم على المنشآت والأعيان المدنية، وانتهاكاتهم الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفي إطار تحركاته المكثفة، زار المبعوث الأممي الخاص لليمن هانس غروندبرغ، يوم ١٢ فبراير، مدينة تعز جنوب غربي اليمن، في إطار جولته داخل البلاد، التي التقى فيها عدداً من المسؤولين. والتقى غروندبرغ بمحافظ تعز نبيل شمسان وعدد من مسؤولي السلطة المحلية والقيادات الحزبية في المحافظة، حيث بحث معهم تطورات الأوضاع وجهود السلام التي يقودها من أجل تنفيذ الترتيبات الإنسانية، بما في ذلك فك الحصار عن مدينة تعز المحاصرة منذ تسع سنوات من قبل جماعة «أنصار الله» الحوثية. ويوم ١١ فبراير أيضاً، زار المبعوث الأممي مدينة المخا الساحلية غربي اليمن، والتقى عضو المجلس الرئاسي طارق صالح، حيث أكد غروندبرغ على «ضرورة المحافظة على هدوء الخطوط الأمامية في اليمن وضرورة خلق ظروف مواتية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في جميع أرجاء البلاد، بالإضافة إلى تنفيذ تدابير اقتصادية واستئناف عملية سياسية برعاية الأمم المتحدة»، بحسب بيان صادر عن مكتب المبعوث الأممي.

3 استمرار التضييق الحوثي على المعارضين

أصدر رئيس ما يُسمى بـ«المجلس السياسي الأعلى» التابع لجماعة «أنصار الله» الحوثية في اليمن، مهدي المشاط، في ١٧ فبراير، قانوناً بشأن تصنيف الدول والكيانات والأشخاص المعادين للجمهورية اليمنية، ويهدف مشروع القانون إلى «مواجهة الأعمال العدائية والممارسات التي تمسّ بسيادة الجمهورية اليمنية واستقلالها من أي دولة كانت»، ويتكون مشروع القانون من سبع مواد في ثلاثة فصول، يتضمّن الفصل الأول التسمية والتعاريف والأهداف، فيما يشمل الفصل الثاني سريان تطبيق هذا القانون على الدول المعادية للجمهورية اليمنية، وفي مقدمتها كيان العدو الصهيوني، وأي دولة أو مجموعة تمارس أعمالاً عدائية ضد الجمهورية اليمنية، وكذلك المنظمات والجماعات التي لها أهداف عدائية ضد اليمن، والأشخاص الذين يمارسون أنشطة منافية للقيم الإسلامية، فيما يحدّد الفصل الثالث الأفعال العدائية والإجراءات اللازمة لمواجهتها. وكان مجلس النواب في صنعاء، الموالي للحوثيين، قد صوّت في جلسة استثنائية الأسبوع الماضي، على مشروع القانون وأقرّه بصيغته النهائية.

مهدي المشاط

لكن العديد من التقديرات والدوائر السياسية اليمنية، اعتبرت أن هذا القانون لم يستهدف بشكل رئيسي الرد على الإجراءات الأمريكية ضد الجماعة والتي كان آخرها التصنيف على لوائح الإرهاب، لما له من تأثيرات محدودة أو لا تذكر على الولايات المتحدة، بقدر ما استهدف التضييق على المعارضين السياسيين والفكريين للحوثيين، بمعنى أن القانون الجديد سوف يستهدف اليمنيين المقيمين في مناطق سيطرة الجماعة الذين لا يتفقون مع المعتقدات التي تحملها ولا مع توجهاتها السياسية.

وفي سياق متصل، تسعى جماعة «أنصار الله» الحوثية لتعزيز وسائل سيطرتها على المجتمع اليمني في المناطق التي تهيمن عليها عبر إنشاء جهاز أمني جديد للرقابة على القبائل ومجتمعات الأرياف، في مواجهة مظاهر الغضب والتمرد المتصاعدين أخيراً ضد نفوذها وممارساتها، وهي المظاهر التي تتخذ أحياناً طابعاً مسلحاً فردياً وجماعياً. وفي ٢٠ فبراير، ذكرت مصادر يمنية مطلعة أن الجهاز الأمني الجديد الذي تعتزم الجماعة إنشاءه، والمرجح أن يحمل مسمى «الشرطة المجتمعية»، سيتولى مهام الرقابة على أهالي القبائل ومجتمعات الأرياف، من خلال تجنيد أفراد من الأهالي، وتكليفهم بجمع المعلومات والتجسس ورصد التجمعات والفعاليات القبلية والشعبية، ومن المهام الرئيسية للجهاز، قياس الرأي العام حول نفوذ وسياسات الجماعة وممارساتها، ومراقبة تحركات الأهالي وكتابة تقارير بكل ذلك إلى «جهاز الأمن والمخابرات» التابع لها.

4 تفاقم وطأة الانتهاكات الحقوقية الحوثية

شهد شهر فبراير تنامياً في المؤشرات الخاصة بالانتهاكات الحقوقية المرتكبة من قبل جماعة «أنصار اللّه» الحوثية. ففي ٢٠ فبراير، وبعد أكثر من أربعة أشهر من اعتقال رئيس نادي المعلمين اليمنيين عبد القوي الكميم وثلاثة من زملائه، وإيداعهم المعتقل، أحالته الجماعة ومن معه على محكمة مختصة بقضايا الإرهاب وأمن الدولة، حيث اتهمته بتحريض المعلمين على الإضراب للمطالبة برواتبهم المقطوعة منذ ثماني سنوات، وبالتخابر مع الخارج.

رئيس نادي المعلمين اليمنيين
عبد القوي الكميم

وفي سياق الانتهاكات الحقوقية، اتهمت تقارير في ٢٥ فبراير، جماعة «أنصار اللّه» الحوثية بتجنيد مزيد من القاصرين تحت سن ١٥ عاماً في مناطق سيطرتها، وتأسيس مراكز تدريب عسكرية جديدة لطلبة المدارس في مناطق سيطرتها، وإجبارهم على تأدية عروض عسكرية، وأفادت منظمة «ميون» لحقوق الإنسان، وهي منظمة يمنية في بيان صادر عنها بأن الجماعة قامت بإنشاء مراكز تدريب عسكرية جديدة للأطفال بمدن سيطرتها بهدف تجنيد الآلاف منهم عبر إجبارهم على الالتحاق بصفوفها والقتال في جبهاتها.

٥- مؤشرات على انقسامات بمعسكر الحوثيين

في خطوة مفاجئة في ١٩ فبراير، أقر ما يسمى مجلس النواب في مناطق سيطرة جماعة «أنصار اللّه» الحوثية في اليمن سحب الثقة من وزير الصناعة والتجارة في الحكومة بالتزامن مع حملة قادها عدد من قادة الجماعة اتهموه خلالها بالفساد والإثراء غير المشروع. ورغم هذه الخطوة، لا يُعرف بعد إن كانت الجماعة ستذهب نحو محاكمته أم أنها ستكتفي بهذه الخطوة الرمزية؛ إذ إن الحكومة برمتها مقالة منذ ستة أشهر ولم ينجح زعيم الجماعة في تشكيل حكومة بديلة. وتعكس هذه التطورات وجود انقسامات حادة في المعسكر الحوثي، وهي الانقسامات التي ترتبط من جانب ببعض الخلافات الداخلية في المكون الحوثي، ومن جانب آخر بعجز الجماعة عن تشكيل حكومة جديدة بسبب رفض كثير من الأحزاب السياسية في مناطق سيطرة الجماعة الانخراط في تشكيل الحكومة، إثر الصلاحيات المحدودة، والأزمات العميقة التي تواجهها هذه المناطق.

٦- انتقادات متنامية من معسكر الشرعية للحوثيين

زاد معسكر الشرعية اليمنية من انتقاداته الموجهة للحوثيين، وذلك على أكثر من مستوى، وكان الملاحظ أن الانتقادات الموجهة من معسكر الشرعية للحوثيين، ركزت على بعض الاتجاهات الرئيسية، وعلى رأسها اتهام الجماعة بالمسؤولية عن عسكرة البحر الأحمر والتسبب في التصعيد الراهن وتداعياته، والحيلولة دون إنجاز ملف السلام اليمني، وهو ما تجسد في الانتقادات التي وجهها رئيس مجلس الرئاسة رشاد العليمي للحوثيين في ١٨ فبراير على هامش مشاركته في منتدى ميونيخ للأمن، وكذا الاتهامات التي وجهها رئيس الوزراء اليمني أحمد عوض بن مبارك، للحوثيين في ٢٧ فبراير بتوظيف الحرب في غزة والتصعيد في البحر الأحمر لتحقيق مكاسب داخلية، وأيضاً اتهامات الحكومة اليمنية في ٢٨ فبراير، لشركات الاتصالات الدولية بالمساهمة بطريقة غير مباشرة في استهداف الجماعة البنية التحتية العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية. وقالت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات اليمنية إن شركات الاتصالات الدولية ترفض منذ سنوات وقف التعامل مع الحوثيين، مبينةً أن هذه الخطوة «غير مبررة ولاعقلانية». كذلك كشفت الوزارة اليمنية عن أن الجماعة تحصل على نحو ملياري دولار سنوياً من قطاع الاتصالات، إلى جانب استغلالها لسنوات بشكل غير قانوني مواردَ الدولة والإيرادات الكبيرة في قطاع الاتصالات لتمويل أنشطتها.

٧- استمرار التوظيف الحوثي للتصعيد في البحر الأحمر

واصلت جماعة «أنصار اللّه» الحوثية توظيف التصعيد الذي تشهده منطقة البحر الأحمر، على خلفية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وقد تجلى هذا التوظيف في جملة من المؤشرات الرئيسية، وفي مقدمتها البيانات والخطابات المتكررة لزعيم الجماعة عبد الملك الحوثي (خطابين أحدهما في ١٥ فبراير والثاني في ٢٩ فبراير)، والمتحدث باسم الجماعة محمد عبد السلام، والقيادي بالجماعة محمد علي الحوثي، وهي الخطابات والتصريحات التي أكدت على ارتباط التصعيد في البحر الأحمر بحرب غزة، وإظهار المساندة والتضامن مع الشعب الفلسطيني، مع التركيز على نشر بعض المزاعم الخاصة بالخسائر الكبيرة التي خلّفتها العمليات الحوثية. كذلك كان لافتاً تركيز الحوثيين على الدعوة لمسيرات جماهيرية لدعم الشعب الفلسطيني، وهو ما تجسد في التظاهرات التي خرجت في مدينة تعز في ٩ فبراير، وتلك التي خرجت في ميدان السبعين وسط العاصمة صنعاء في ١٦ فبراير، فيما بدا أنه مؤشر على سعي الحوثيين لتوظيف التصعيد الراهن من أجل إعادة بناء القواعد الشعبية، وتكوين جبهة داخلية قوية.

محمد علي الحوثي

يمكن رصد أبرز الاتجاهات المعبرة عن التطورات الأمنية في اليمن، خلال شهر فبراير ٢٠٢٤، وذلك على النحو التالي:

1 استمرار استهداف الحوثيين للسفن

لم تسهم العمليات الغربية، أو سياسة تشكيل التحالفات الأمنية في البحر الأحمر، في تحقيق الردع تجاه الحوثيين، وهو ما تجسد بشكل واضح في ارتفاع معدلات استهداف الملاحة البحرية في البحر الأحمر، حيث تم رصد تنفيذ الحوثيين لـ١١ هجوماً خلال شهر فبراير، وهي الهجمات التي تنوعت بين استهداف للجنوب الإسرائيلي في إيلات، ومهاجمة سفن للشحن والبضائع، وسفن حربية أمريكية وبريطانية عاملة في البحر الأحمر.

2 تحركات نوعية جديدة للحوثيين

تبنى الحوثيون خلال شهر فبراير بعض التحركات النوعية الجديدة في إطار التصعيد الراهن، وقد تجسد ذلك في عدد من المؤشرات الرئيسية، أولها ما أكدته تقارير إسرائيلية في ١٨ فبراير من أن «جهات معادية» حاولت السيطرة على شبكة الاتصالات في طائرة تابعة لشركة «إلعال» الإسرائيلية وحرفها عن وجهتها عندما كانت في طريقها من جزيرة بوكيت في تايلاند، مؤكدة أن الطائرة وصلت في نهاية المطاف إلى مطار بن غوريون في تل أبيب، وذكرت هيئة البث الإسرائيلي «كان» عبر موقعها الإلكتروني أن «الطائرة مرت من فوق منطقة تشهد نشاطاً لجماعة الحوثيين في اليمن».

وثانيها الاستهداف الحوثي لسفينة البضائع «روبيمار» في ١٨ فبراير، ما أدى إلى غرقها، وكان الإشكال الرئيسي الخاص بهذه العملية، هو كون السفينة محملة بحوالي ٢١ ألف طن من الأسمدة الكيماوية، وأشارت تقديرات إلى أنها كانت تنقل مادة الأمونيا –التي تدخل في صناعة المتفجرات وزيوت غير معروفة–، الأمر الذي فرض تهديدات إضافية ترتبط بالمخاطر البيئية المرتبطة بهذه العملية.

وثالثها ما أعلن عنه عبد الملك الحوثي زعيم الجماعة في ٢٣ فبراير، من أنها أدخلت «سلاح الغواصات» في هجماتها على السفن، فيما يزعم أنه «تضامن مع الفلسطينيين في حرب غزة»، الأمر الذي حمل مؤشرات خطيرة، لما يمكن أن يُحدثه هذا السلاح من المزيد من الاضطرابات في البحر الأحمر.

ورابعها إعلان شركة الاتصالات الدولية «سيكوم» في ٢٦ فبراير عن خلل في بنيتها التحتية بالبحر الأحمر، مما أثر على نظام الكابلات في أفريقيا. وتوجهت الشكوك نحو منطقة نشاط الحوثيين كمكان محتمل للعطل، وذكرت الشركة أن جزءاً من نظام الكابلات الذي يمر عبر البحر الأحمر توقف عن العمل بشكل صحيح، مما أثر على تدفق المعلومات بين أفريقيا وأوروبا، الأمر الذي يُنذر بتوسع الأهداف الحوثية لتشمل البنية التحتية للاتصالات في البحر الأحمر.

٣- تصاعد الاستهداف الأمريكي-البريطاني لأهداف حوثية

جنحت الولايات المتحدة وبريطانيا خلال شهر فبراير نحو تكثيف عملياتها الاستباقية التي تقوم على الاستهداف الدقيق لبعض الأهداف الحوثية في داخل اليمن. وفي هذا السياق، شهد شهر فبراير العديد من هذه العمليات، حيث تم رصد تنفيذ نحو ١٣ هجوماً أمريكياً بريطانياً استباقياً ضد أهداف حوثية، في مناطق صنعاء والحديدة وتعز وحجة والبيضاء وذمار وسط اليمن وغربه بالإضافة إلى صعدة شمال غرب اليمن، وكانت أكبر هذه الهجمات في ٥ فبراير عندما تم تنفيذ ١٥ غارة جوية ضد أهداف حوثية، وفي ٢٤ فبراير عندما تم تنفيذ هجمات ضد ١٨ هدفاً حوثياً، وكان الملاحظ في هذه الهجمات أنها كانت تركز على استهداف مخازن الأسلحة الحوثية، وكذا استهداف منصات إطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة.

وإلى جانب هذه العمليات، ركزت المقاربة الغربية على صد الهجمات الحوثية. ففي ٢٠ فبراير، قالت وزارة الدفاع الفرنسية إن سفناً حربية فرنسية في البحر الأحمر اعترضت طائرتين مسيرتين ودمرتهما بعد انطلاقهما من اليمن لشن هجمات. وفي ٢١ فبراير أسقطت قوات تابعة للولايات المتحدة والحلفاء عشر مسيّرات قبالة سواحل اليمن. وفي ٢٨ فبراير أسقطت البحرية الألمانية للمرة الأولى طائرتين مسيرتين لجماعة الحوثي باليمن.

وقد شككت دوائر غربية في مدى فاعلية هذه الهجمات الأمريكية البريطانية على مستوى ردع الحوثيين. ففي ٤ فبراير، نقلت شبكة «إن بي سي نيوز» الأمريكية عن خبراء قولهم إن القوات الأمريكية باتت منخرطة فيما وصفته بلعبة «القط والفأر» مع الحوثيين، في ظل شن ضربات على مواقع عدة تابعة للجماعة في اليمن، ومواصلة الجماعة هجماتها وإخفاء أسلحتها. وبحسب الخبراء، فإن الضربات الجوية الأمريكية «لن تتمكن من تدمير جميع الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة للحوثيين مع وجود مواقع متعددة تمكنهم من إخفاء أسلحتهم في اليمن، بما في ذلك المخابئ تحت الأرض».

٤- تنامي «عسكرة» التفاعلات في البحر الأحمر

شهدت البيئة الأمنية للبحر الأحمر، وعلى وقع التصعيد الذي تشهده المنطقة، تنامياً ملحوظاً في اتجاه «عسكرة» التفاعلات في هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة، وهو ما تجسد في مؤشرين رئيسيين: **الأول**، هو إعلان الاتحاد الأوروبي في ١٩ فبراير عن تشكيل قوة بحرية جديدة تحت مسمى «خطة أسبيدس»، ويعود مسمى العملية إلى كلمة يونانية قديمة تعني الدرع أو الحماية. ووفقاً للاتحاد الأوروبي، ستبلغ ميزانية مهمة «أسبيديس» نحو ٨ ملايين يورو توفرها خزانة الاتحاد الأوروبي. وفي المرحلة المقبلة سيتم إعداد خطة العمليات وقواعد الاشتباك وتشكيل القوة البحرية والجوية التي ستتولى الدوريات في أجواء مياه البحر الأحمر، وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن القوة الجديدة ستكون نشطة على طول خطوط الاتصال البحرية الرئيسية في مضيق باب المندب ومضيق هرمز، وكذلك المياه الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب وخليج عمان والخليج، وسيكون قائد العملية هو العميد البحري فاسيليوس جريباريس، وسيكون قائد القوة هو الأدميرال ستيفانو كوستانتينو، على أن يكون مقر العملية في لاريسا باليونان.

ويبدو أن تشكيل هذه القوة جاء كاستجابة للتهديدات المتنامية التي تشهدها البيئة الأمنية في البحر الأحمر على إثر التصعيد الحوثي، خصوصاً وأن أمن الطاقة الأوروبي يرتبط حالياً بسلامة واستقرار الممرات البحرية، وبالتالي فإن جنوح الاتحاد الأوروبي نحو تشكيل هذه القوة يأتي من جانب لضمان حرية الملاحة البحرية، ومن جانب آخر لتحقيق هدف خفض التصعيد وعدم توسيع نطاق المواجهات، بمعنى غلبة الطابع «الدفاعي» على عمل هذه القوة الجديدة. لكن هذه القوة تواجه جملة من التحديات، وعلى رأسها تنامي المؤشرات على عدم قدرتها على تحقيق الردع تجاه الهجمات الحوثية، فضلاً عن المؤشرات على غياب التنسيق بين هذه القوة وبين الهياكل الأمنية الأخرى الموجودة في البحر الأحمر، وهو ما تجسد بشكل واضح فيما تم الإعلان عنه في ٢٩ فبراير، عندما أشارت تقارير غربية إلى أن فرقاطة ألمانية في إطار قوة «أسبيدس» كادت أن تقسط طائرة مسيرة أمريكية عن طريق الخطأ.

أما **المؤشر الثاني** على عسكرة التفاعلات في البحر الأحمر، فيتجسد في تعزيز الوجود العسكري الصيني في البحر الأحمر، حيث أعلنت وكالة الأنباء الصينية في تقرير لها بتاريخ ٢٤ فبراير الجاري، عن إبحار أسطول عسكري من ميناء في مدينة تشانجيانغ الساحلية بمقاطعة قوانغدونغ بجنوب الصين، لتولي مهمة مرافقة الأسطول البحري الـ٤٥ في خليج عدن والمياه الواقعة قبالة سواحل الصومال. ووفقاً لوكالة الأنباء الصينية، يتكون الأسطول الـ٤٦ من مدمرة الصواريخ الموجهة «جياوتسوه» وفرقاطة الصواريخ «شيويتشانغ» وسفينة الإمداد الشامل «هونغهو»، كما يضمُّ أكثرَ من ٧٠٠ ضابط وجندي، من بينهم عشرات من أفراد القوات الخاصة، إلى جانب وجود مروحيتين على متن الأسطول.

٣- استمرار التهديدات الإرهابية في اليمن

لم يغب التهديد الإرهابي عن المشهد الأمني في اليمن خلال شهر فبراير، ففي ٢٨ فبراير أعلنت وزارة الداخلية اليمنية التابعة لحكومة الشرعية، القبض على «خلية كانت تخطط للقيام بأعمال إرهابية» في محافظة المهرة شرقي اليمن، ونقلت وكالة «سبأ» في نسختها التابعة للحكومة، عن مصدر مسؤول في وزارة الداخلية قوله إن الأجهزة الأمنية في محافظة المهرة «تمكنت بنجاح من القبض على عشرة من العناصر الإرهابية كانوا يخططون للقيام بأعمال إرهابية في أماكن متفرقة من المحافظة».

وفي ٢٩ فبراير، اختطف عناصر تنظيم «القاعدة» في اليمن ثلاثة مواطنيين في محافظة شبوة جنوبي اليمن، وهم سعيد مبارك الطويل النسي، وأحمد الخليفي، وأصيل السليماني، وذلك أثناء مرورهم في منطقة خورة بمديرية مرخة السفلى. وكان تنظيم «القاعدة» قد اختطف ضابطاً في الجيش اليمني، مع مرافقه في محافظة شبوة منذ عدة أيام، إلا أن التنظيم أفرج عن المرافق بينما رفض الإفراج عن الضابط، وتحمل هذه التحركات من تنظيم «القاعدة» بعض الدلالات المهمة، **أولها** أن التنظيم لا يزال ينشط بشكل كبير في مناطق جنوب اليمن، **وثانيها** أن التنظيم يسعى إلى تنفيذ جملة من العمليات التي تستهدف الضغط على الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، وثالثها اعتماد التنظيم على عمليات الخطف والفدية بشكل رئيسي كأحد مصادر التمويل.

جنباً إلى جنب مع التطورات السياسية والأمنية المكثفة التي كان اليمن على موعد معها في شهر فبراير، فقد شهدت البلاد جملة من التطورات الاقتصادية المهمة، التي تأثرت بلا شك بالتطورات سالفة الذكر وكان بعضها انعكاساً لها، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

1 تداعيات اقتصادية كبيرة للتصعيد في البحر الأحمر

يفرض التصعيد الحوثي في البحر الأحمر جملة من التداعيات السلبية اقتصادياً سواءً على المستوى الداخلي أو على الصعيد الخارجي. فعلى المستوى الداخلي، ينتج هذا التصعيد انعكاسات على واردات اليمن وتراجع المعروض من الوقود وارتفاع تكاليف استيراده وأسعاره في الأسواق المحلية، فضلاً عن أن هذه التداعيات تأتي في وقت تشهد فيه عدن العاصمة المؤقتة للحكومة المعترف بها دولياً تجدد أزمة الكهرباء، وعودة التيار للانقطاع لساعات طويلة وسط تحذيرات من خروج محطات التوليد كلياً عن العمل، وتأتي هذه الأزمات بالتزامن مع إعلان البنك المركزي اليمني عن بدء استخدام الدفعة الثانية من الوديعة السعودية المخصصة لتمويل الواردات مثل الوقود، حيث يستورد اليمن معظم احتياجاته من الخارج.

وفي ٨ فبراير، حذرت منظمات إغاثية عاملة في اليمن من أنّ ارتفاع تكاليف الشحن وتأخير عمليات التسليم، من جرّاء التصعيد العسكري في البحر الأحمر، يهدّد بتفاقم واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وأفاد برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بأنّه يلمس بالفعل الآثار المترتّبة عن التصعيد، الذي تضمّن أيضاً ضربات أمريكية وبريطانية على أهداف عسكرية للحوثيين. في الإطار نفسه، أفادت لجنة الإنقاذ الدولية، وهي منظمة إغاثة أخرى تعمل في اليمن، بأنّها تشهد «بالفعل عمليات تأخير في شحنات السلع المنقذة للحياة، بما في ذلك الأدوية، بسبب التصعيد العسكري». وقالت منسّقة السياسات والمناصرة والاتصالات في لجنة الإنقاذ الدولية في اليمن آنيا كاولي إنّ المنظمة ما زالت تقدّم خدماتها بكامل طاقتها، باستخدام مخزونها من المساعدات.

في سياق متصل، قالت المسؤولة الإعلامية في اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن دليلة المهدوي إنّ «الأزمة الإنسانية سيّئة كما كانت دائماً».

وجنباً إلى جنب مع ما سبق، انضمت أحداث البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن إلى العديد من العوامل التي تسببت في انكماش النفط اليمني، حيث انخفض متوسط الإنتاج اليومي من النفط من ٦١٦٠٠ برميل في العام ٢٠٢١ إلى أقل من ٥٠ ألف برميل نهاية عام ٢٠٢٢. نتيجة لذلك، توقع البنك الدولي حدوث انكماش في الاقتصاد اليمني بنسبة ٠,٥ في المائة عام ٢٠٢٣، مما يشكل تناقضاً حاداً مع معدل النمو البالغ ١,٥ في المائة الذي شهده العام ٢٠٢٢، وبقاء عجز المالية العامة عند حوالي ٢,٩ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٢٣.

أيضاً، تسببت بعض التحديات مثل تقلبات أسعار العملة، وارتفاع التضخم، واشتداد الاضطرابات الاجتماعية في تراجع أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية. كما زادت الضغوط على المالية العامة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، ويعود السبب الرئيسي لذلك، وفق الخبراء، إلى هبوط صادرات النفط اليمني، حيث يشير التراجع الواضح في إيرادات الحكومة في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ إلى احتمال حدوث انخفاض بنسبة ٤٠ في المائة خلال العام الحالي. هذا التراجع المتزايد ناجم في معظمه، بحسب الخبراء، عن انكماش القطاع النفطي، نظرًا لانخفاض الإيرادات الجمركية بسبب تحول الواردات عن ميناء عدن.

وفي سياق متصل، نقلت وكالة «رويترز» عن محللين اقتصاديين في ٢ فبراير، قولهم إنه مع استمرار الهجمات على السفن في البحر الأحمر، تحوّل المزيد من الشركات وجهات سفن تحمل الحبوب من قناة السويس إلى مسارات حول رأس الرجاء الصالح. في هذا الصدد، قال كبير محللي السلع الزراعية في شركة «كبلر» للبيانات والتحليلات إيشان بهانو: «تشير حساباتنا إلى أنه جرى تحويل ١٢ سفينة أخرى بعيداً عن البحر الأحمر هذا الأسبوع، تحمل حوالي ٧٠٠ ألف طن متري من الحبوب»، وأضاف: «شحنات تتراوح بين ٤,٥ و٤,٦ ملايين طن من الحبوب تجنبت البحر الأحمر منذ ديسمبر ٢٠٢٣. كما شهدنا شحن المزيد من القمح من فرنسا والبحر الأسود إلى آسيا بعيداً من البحر الأحمر».

٢- استمرار تدهور العملة اليمنية

في ٥ فبراير، سجل سعر صرف الريال أدنى مستوى له أمام العملات الأجنبية في عدن ومناطق الحكومة اليمنية، حيث اقترب من تخطي حاجز ١٦٠٠ ريال مقابل الدولار الأمريكي. وتسود مخاوف واسعة من تجدد تدهور العملة المحلية في ظروف صعبة وحرجة يمر بها اليمن في ظل تفاقم أزمة الممرات المائية، حيث يستمر الحوثيون في استهداف سفن الشحن التجارية في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن وسط تصاعد متواصل للأحداث في المنطقة والأسواق الدولية مع ارتفاع تكاليف التأمين والشحن التجاري. وأكد خبراء اقتصاد ومتعاملون مصرفيون، أن هناك أزمة سيولة خانقة من النقد الأجنبي تعاني منها الأسواق المحلية في اليمن التي تشهد عمليات مضاربة واسعة على العملات الأجنبية في ظل حاجة التجار لها خلال الفترة الماضية لاستيراد السلع التجارية مع اقتراب شهر رمضان، إضافة إلى استشعار الأسواق المحلية في اليمن للتغيرات الحاصلة في الأسواق الدولية التي تشهد منذ الأسبوع ارتفاعاً تدريجياً في أسعار النفط.

وفي ١١ فبراير، شهد الريال اليمني تراجعاً أمام العملات الأجنبية، هو الأكبر منذ نحو عامين في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً في عدن، رغم إعلان البنك المركزي عن اقتراب الحصول على الدفعة الثانية من المنحة السعودية. ويأتي التراجع عقب أيام قليلة من تعيين أحمد عوض بن مبارك رئيساً لمجلس الوزراء، الذي وعد بالعمل من أجل تحقيق نتائج ملموسة على مستوى المعاناة التي تعصف بحياة ملايين اليمنيين. وذكرت مصادر مصرفية في العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، لوكالة «الأناضول»، أن «الريال اليمني سجل تدهوراً كبيراً بواقع ١٦٢٨ ريال للدولار الواحد في تعاملات الأحد، وهو أدنى مستوى للعملة المحلية منذ أكثر من عامين». في سياق متصل، قال محافظ البنك المركزي اليمني أحمد بن أحمد غالب المعبقي لوكالة «رويترز»، يوم ١١ فبراير، إن الدفعة الثانية من منحة سعودية لمدة عام، بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، ستدخل ميزانية اليمن اليوم أو غداً لدعم دفع الرواتب.

٣- تداعيات سلبية للمقاطعة الاقتصادية

في ١١ فبراير، أفادت تقارير بأن الكثير من المتاجر والقطاعات التجارية في العاصمة اليمنية صنعاء والعديد من مدن البلاد تعاني من عبء السلع التي طاولتها المقاطعة وصعوبة تصريفها لتعويض جزء من تكاليفها، حيث تتصاعد حملات المقاطعة بحق منتجات الدول الداعمة للاحتلال الإسرائيلي وشنّ القوات الأمريكية والبريطانية ضربات على مناطق يمنية لمنع الحوثيين من استهداف السفن الإسرائيلية وغيرها من الجنسيات الأخرى المبحرة نحو إسرائيل. وتعاني هذه السلع والمنتجات من كساد واسع، بالرغم من خفض أسعارها إلى نحو نصف تكلفتها لإغراء المستهلكين الذين عزفوا عنها، إلا أن تراجع قدراتهم الشرائية قد يكون محفزاً للإقبال عليها في ظل هذه التخفيضات.

٤- إجراءات اقتصادية عاجلة من الحكومة اليمنية

تبنت الحكومة اليمنية في شهر فبراير بعض الإجراءات الاقتصادية المهمة، التي تسعى من خلالها إلى التعامل مع الأوضاع الراهنة. ففي ١٢ فبراير، قررت الحكومة رفع الحد الأدنى لرؤوس أموال بنوك التمويل الصغيرة المرخص لها بالعمل في البلاد إلى ١٥ مليار ريال يمني، بهدف دعم هذا القطاع الحيوي، وذلك بمقتضى الصلاحيات القانونية للمؤسسات النقدية والمالية الحكومية. وبموجب هذا الإجراء، دعا البنك المركزي اليمني في عدن البنوك المعنية إلى استيفاء مبلغ الحد الأدنى لرؤوس الأموال المدفوعة لتلك النوعية من البنوك خلال سنتين ابتداءً من عام ٢٠٢٤، على أن يستوفي كل بنك تمويل أصغر (٥٠٪) من الزيادة المطلوبة خلال سنة، حيث تنتهي مدة الاستيفاء في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، واشترط قرار البنك المركزي اليمني على المرخص لهم للعمل كبنوك تمويل أصغر استيفاء ٥٠٪ من الزيادة المطلوبة من رأس المال المدفوع، قبل منح الموافقة على الترخيص النهائي.

كذلك، بدأت الحكومة اليمنية معركة ضبط الموارد المالية، وإيقاف تسربها إلى خارج البنك المركزي، وبينها الرسوم الجمركية والضريبية ومبالغ شراء الوقود واستهلاك الكهرباء والمياه، إلى جانب

عائدات قطاع الاتصالات التي تسببت في خسارة الخزانة العامة مليارات الريالات اليمنية، وفق ما أكدته أربعة مصادر حكومية.

وأقرت الحكومة –في ثاني اجتماع لها بعد تعيين أحمد عوض بن مبارك رئيساً للوزراء– في ٢٤ فبراير، جملة من الإجراءات الهادفة إلى معالجة الاختلالات في المنافذ البرية والبحرية، وتصحيح المخالفات القائمة، استناداً إلى تقرير اللجنة الوزارية بشأن الاختلالات في المنافذ البرية والبحرية التي رأسها وزير الدفاع. واستناداً إلى التقرير، وجَّهت الحكومة وزراء الدفاع والمالية والزراعة والثروة السمكية والداخلية والصناعة والتجارة والنقل والمياه والبيئة، ورئيسي جهازي الأمن السياسي، والأمن القومي (المخابرات) وجميع رؤساء الجهات الحكومية الأخرى التي يوجد لها ممثلون في المنافذ البرية والبحرية، بإجراء عملية تدوير وظيفي فوري لكافة القيادات والموظفين العاملين في تلك الفروع والجهات التابعة لها في الموانئ البرية والبحرية، ومعالجة أوضاع العاملين بالمنافذ والمكلفين بالعمل من قبل القيادات المحلية، بالإضافة إلى المتعاقدين والمستعان بهم والبالغين أحد الأجلين، ووضع الحلول المناسبة.

وفي سياق متصل، أفادت تقارير في ٢٦ فبراير بأن أسواق الدواجن في صنعاء ومدن أخرى في اليمن تشهد حركة اهتمام واسعة لدى السلطات التي كثّفت جهودها وقراراتها لتنظيم عملية التداول في الأسواق في ظل تفاقم الأزمة الغذائية والمعيشية، واستقبلت الأسواق المحلية والمسالخ الخاصة باللحوم خلال الفترة الماضية، سلسلة من القرارات المتواصلة التي تلزم تجار الدواجن بنظام التداول وفق الآلية الجديدة وبيع الدواجن بالأوزان ومعاقبة المخالفين لهذه الآلية التي تشرف على لجان تابعة للسلطات المحلية في المدن. وحسب مسؤولين في وزارات الزراعة والري والصناعة والتجارة بصنعاء، فإن هذه الآلية التي تم تدشينها خلال النصف الثاني من العام الماضي تستهدف حفظ حقوق صغار المنتجين والمستهلكين وملاك مزارع الدواجن والمسوقين. يأتي ذلك بعد قرار منع استيراد الدواجن المجمدة من الخارج لمدة ستة أشهر الذي أثار جدلاً واسعاً في الأسواق والأوساط التجارية التي تحفظت على تنفيذ مثل هذا الإجراء في ظل التدهور الحاصل في إنتاج الدواجن وضعف قدرات هذا القطاع الذي تطاوله الجبايات، ويشكو تجار وباعة دواجن من الجبايات المفروضة عليهم وتراجع مبيعاتهم في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج بالتوازي مع انخفاض القدرات الشرائية للمستهلكين مع تفاقم الأزمات الغذائية والمعيشية والاقتصادية.

٥- تأثر أنشطة الصيد بالتصعيد في البحر الأحمر

امتدت تداعيات التصعيد الذي يشهده البحر الأحمر، إلى حد التأثير على قطاعات نوعية باليمن، متمثلةً في قطاع الصيد السمكي. ففي ٢٠ فبراير، قال غازي لحمر وكيل وزارة الثروة السمكية اليمنية لقطاع الإنتاج والتسويق السمكي في عدن، إن تصاعد الأحداث في البحر الأحمر زاد الأوضاع سوءاً بالنسبة لأنشطة الصيد في اليمن والقطاع السمكي بشكل عام، لتضع المزيد من الأعباء على كاهل الصيادين، الذين يعانون من انحسار أعمالهم، وتضرر موانئ الصيد والقوارب، بفعل الحرب الأهلية التي تمزق البلاد منذ تسع سنوات. وقال لحمر لـ«رويترز» أن أنشطة القطاع السمكي منيت بأضرار كبيرة ودمار شبه كامل للبنية التحتية بسبب الحرب، وتفاقم الأوضاع مع اندلاع التوتر في البحر الأحمر، مما زاد المخاوف على أرواح الصيادين، وعرضهم للخطر.

يمكن رصد أبرز الاتجاهات المعبرة عن التفاعلات الخارجية تجاه اليمن، خلال شهر فبراير، وذلك على النحو التالي:

1 جولات خارجية مكثفة للمبعوث الأممي لليمن

أجرى المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ، جولات خارجية مكثفة خلال شهر فبراير، استهدفت بناء تفاهمات بين الأطراف الفاعلة في الملف اليمني، بخصوص بعض القضايا العالقة، بما يدعم مسار السلام في اليمن. وفي هذا السياق، التقى غروندبرغ في ٣ فبراير بوزير الخارجية الإيراني أمير عبداللهيان، وقالت الخارجية الإيرانية في بيان إن أمير عبد اللهيان وغروندبرغ بحثا «آخر تطورات المنطقة مع التركيز على الملف اليمني». وقال وزير الخارجية الإيراني إن الهجمات العسكرية الأمريكية والبريطانية على اليمن، وإدراج «أنصار اللّه» (الحوثيين) مرة أخرى على قائمة «الإرهاب» الأمريكية، «قد جعلت الظروف أكثر تعقيداً، وعرقلت الحل السياسي» في اليمن.

هانس غروندبرغ

وفي ٧ فبراير، بحث المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، في الرياض «سبل دعم التقدم نحو وقف إطلاق نار يشمل عموم اليمن، واستئناف العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة»، وقال مكتب المبعوث الأممي، في بيان، إن غروندبرغ زار الرياض والتقى عدداً من كبار المسؤولين والدبلوماسيين، بمن فيهم السفير السعودي لدى اليمن، محمد آل جابر، وسفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، مضيفاً: «تناولت الاجتماعات الحاجة إلى خفض التصعيد على المستوى الإقليمي، واستمرار ضبط النفس داخل اليمن، وبحثت سبل دعم التقدم نحو وقف إطلاق نار يشمل عموم اليمن، واتخاذ تدابير لتحسين الظروف المعيشية، واستئناف عملية سياسية برعاية الأمم المتحدة».

كذلك التقى المبعوث الأممي إلى اليمن، في ٨ فبراير، بالعاصمة الإماراتية أبوظبي، المستشار الدبلوماسي الرئاسي في الإمارات، أنور قرقاش، ووزير الدولة الإماراتي خليفة المرر لبحث أهمية الدور الإقليمي في توفير بيئة مواتية للحوار البناء في اليمن. من جانبه، شدّد قرقاش، وفق وكالة الأنباء الإماراتية «وام»، على دعم بلاده لـ«الجهود الدولية المبذولة لإنهاء الأزمة اليمنية وتداعياتها

على استقرار المنطقة»، مثمناً «الدور الحيوي الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في هذا الصدد». كما ناقش المبعوث الأممي مع عيدروس الزبيدي نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، سبل تخفيف التوترات في اليمن، والعملية السياسية برعاية أممية.

وكان اللافت في نشاط المبعوث الأممي إلى اليمن، هو تأكيده في ١٤ فبراير في إفادة أمام مجلس الأمن، على أن التوترات الإقليمية والتصعيد المتعلق بالحرب على غزة، وخصوصاً في البحر الأحمر، أدت إلى تباطؤ وتيرة جهود السلام في اليمن. وشدد غروندبرغ على أنه لا يمكن فصل جهود الوساطة عمّا يحدث إقليمياً، مضيفاً أن «ما يحدث يؤثر في اليمن، وما يحدث في اليمن يمكن أن يؤثر في المنطقة»، وعبّر غروندبرغ عن قلقه من التطورات على الأرض في اليمن، بما فيها هجمات جماعة الحوثيين المتكررة على السفن في البحر الأحمر، وردود الفعل الأمريكية البريطانية وتداعياتها.

2 استنكار إيراني للعمليات الأمريكية-البريطانية

العميد رضا طلايي نيك

أدانت الخارجية الإيرانية في ٤ فبراير، بـ«شدة» الضربات الجوية الجديدة على مدن ومناطق مختلفة في اليمن، معتبرة أنها «انتهاك أمريكي وبريطاني مستمر للسيادة ووحدة الأراضي اليمنية والقانون الدولي». وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، في بيان، إن «استمرار التصرفات الأحادية مغامرة واضحة وتهديد مقلق للسلم والأمن الدوليين»، مؤكداً أن «المغامرات العسكرية الأمريكية والبريطانية في القيام بالهجمات العسكرية على دول المنطقة هو استمرار لسياستهما وتوجههما الخاطئين في استخدام القوة العسكرية، لتحقيق أهداف غير مشروعة في المنطقة». وأضاف أن هذا التوجه يتنافى مع «المزاعم المكررة لواشنطن ولندن بشأن عدم رغبتهما في اتساع الحرب والمواجهات في المنطقة».

وفي ٢٠ فبراير، رفض المتحدث باسم وزارة الدفاع الإيرانية، العميد رضا طلايي نيك، ما وصفه بمزاعم غربية وأمريكية بشأن تزويد الحوثيين بأسلحة إيرانية، قائلاً إن قدراتهم «محلية وداخلية»، وأضاف المتحدث الإيراني، في مؤتمر صحافي، أن «الدول النشيطة في محور المقاومة وصلت إلى قدرات عسكرية عالية، وقدرات الحوثيين يمنية بالكامل»، وأضاف أن «هدف تلك الاتهامات هو فرض غرامات مالية على طهران، والاستهتار بإنجازات اليمن في منع سفن الإسناد إلى إسرائيل»، مشدداً على أن «السبيل لحل أزمة البحر الأحمر هو وقف إطلاق النار في غزة».

ويبدو أن إيران تحاول من جانب التنديد بالعمليات الأمريكية–البريطانية ضد الحوثيين، في إطار سياسة التضامن والدعم الدبلوماسي للجماعة، ومن جانب آخر نفي الارتباط بالجماعة ورفض الاتهامات بدعمها، بما يضمن إتاحة حرية حركة أكبر للأخيرة، وعدم الضغط على إيران عبر هذه الورقة، جنباً إلى جنب مع استمرار التوظيف الإيراني لهذه العمليات الحوثية في إطار ممارسة الضغوط على الدول الغربية.

3 خلافات داخل الإدارة الأمريكية حول التعامل مع الحوثيين

سابرينا سينغ

في ٢٣ فبراير، قالت شبكة «سي إن إن» الأمريكية إن نقاشاً يدور داخل إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن حول «الطريقة الأمثل» لوقف الهجمات الحوثية على السفن. ويرى البعض داخل الإدارة أن «استخدام القوة وحده غير فعال»، ويشير بعض المسؤولين إلى أنه «من المكلف للغاية وغير العملي الاستمرار في إطلاق صواريخ بملايين الدولارات على طائرات بدون طيار وصواريخ حوثية رخيصة». ومن خارج الإدارة، يقول مسؤولون سابقون إن الإدارة اتخذت «نهجاً محافظاً للغاية»، و«تحتاج إلى التركيز على استهداف قادة الجماعة، بدلاً من مخزون أسلحتهم»، واستدلوا على كلامهم بما حدث مع المليشيات العراقية الموالية لإيران، حيث توقفت هجماتها تقريباً بعد استهداف الجيش الأمريكي لبعض قياداتها، خلال رد واشنطن على مقتل ثلاثة جنود أمريكيين في الأردن نهاية الشهر الماضي. وتنقل شبكة «سي إن إن» الأمريكية عن نائبة المتحدثة باسم البنتاجون، سابرينا سينغ، قولها، بعد ساعات من قيام الحوثيين باستهداف سفينة شحن أخرى في خليج عدن بصواريخ باليستية: «نعلم أن الحوثيين يحتفظون بترسانة كبيرة»، مشيرة إلى أنهم «قادرون للغاية، ولديهم أسلحة متطورة، لأنهم مستمرون في الحصول عليها من إيران».

وفي سياق متصل، شكك أعضاء بمجلس الشيوخ الأمريكي من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، في ٢٨ فبراير، في استراتيجية الرئيس جو بايدن في التعامل مع هجمات الحوثيين على السفن التجارية، وأكدوا أنه يجب عليه الحصول على تفويض للعمل العسكري المستمر ضد الجماعة المتمركزة في اليمن، وقال السيناتور الديمقراطي تيم كين، خلال جلسة استماع بالكونجرس مع مسؤولي البنتاجون ووزارة الخارجية، إنّ لديه مخاوف جدية بشأن السلطة القانونية التي كانت إدارة بايدن تعتمد عليها في الضربات وكذلك تأثيرها.

وفي إطار التعامل مع التهديد الحوثي، أعلنت بريطانيا والولايات المتحدة في ٢٧ فبراير، فرض عقوبات جديدة ضد كيانات وشخصيات مسؤولة عن دعم وتمكين الهجمات الحوثية ضد سفن الشحن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، ومن أبرز الكيانات والشخصيات التي استهدفتها هذه العقوبات علي حسين بدر الدين الحوثي وكيل وزارة الداخلية في حكومة الحوثيين غير المعترف بها، ومحمد رضا فلاح زاده نائب قائد «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري الإيراني، وسعد الجمال وهو ممول يعيش في إيران لديه شبكة من الشركات الصورية والسفن التي تولّد عائدات مالية للحوثيين، إلى جانب الوحدة ١٩٠ والوحدة ٦٠٠٠ من «فيلق القدس».

مركز اليمن والخليج للدراسات
YEMEN & GULF CENTER FOR STUDIES

مركز اليمن والخليج للدراسات (YGCS) هو مؤسسة تفكير مستقلة تأسست في العام ٢٠٢٣، بموجب ترخيص من وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل رقم (٤٥٦)، يعمل على تحليل أبعاد ومآلات تطورات المشهد اليمني والمحيط الإقليمي، وذلك لتمكين صناع القرار والمهتمين من تشكيل رؤية أشمل للأحداث والفاعلين فيها.

www.ygcs.center
info@ygcs.center